العرب
السبت 2020/06/20
السنة 43 العدد 11737

الاقتصاد الكويتي رهين الضبابية في ظل تباين الآراء حول خطة التحفيز

1.5 مليار دولار رصدتها الحكومة لإنقاذ الشركات المتعثرة

سباق نسيان كورونا

أثارت خطة التحفيز التي أعلنت عنها الحكومة الكويتية مؤخرا الكثير من الجدل داخل الأوساط الاقتصادية بشأن قدرتها على إنعاش الاقتصاد في أعقاب أزمة الإغلاق ولاسيما القطاع غير النفطي، والذي من خلاله تحاول السلطات المحافظة على استقرار سوق العمل وتجنب أي عراقيل محتملة في عهد النفط الرخيص.

الكويت - تباينت آراء المحللين الكويتيين حول خطة التحفيز الاقتصادي، التي أعلنت عنها الحكومة مؤخرا، وتشمل في جزء كبير منها القطاع الخاص، الذي عانى نتيجة أسابيع من الإغلاق في ظل المخاوف من انتشار فايروس كورونا.

ورغم أن الخطوة يمكن أن تعطي زخما جديدا للنشاط الاقتصادي من أجل تخفيف قلق المؤسسات الدولية بشأن استقرار البلد الخليجي النفطي في ظل تراجع أسعار الخام، لكن البطء في التنفيذ والجدل السياسي القائم في عدة ملفات يعقد المهمة.

وتسبب انتشار الفايروس وما تبعه من إجراءات احترازية صارمة توقفت معها الحياة في معظم بلدان العالم، في خسائر اقتصادية فادحة للقطاعات الاقتصادية العامة والخاصة.

وواجه القطاع الخاص تحديات كبيرة، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ما دفع بعض البلدان، خاصة الخليجية إلى محاولة مساعدة أرباب هذه الأعمال لإخراجهم من الأزمة الاقتصادية الطاحنة.

ولذلك أقرت الكويت خطة تحفيز لدعم القطاعات الاقتصادية من بينها تخصيص البنك المركزي نحو 1.5 مليار دولار من التسهيلات للمشاريع الصغيرة، التي تأثرت أعمالها نتيجة الإغلاق.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع قانون للتمويل الميسر المقدم من اللجنة، ضمن برنامج دعم وضمان التمويل للوحدات الاقتصادية المتضررة من أزمة كورونا الحالية.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن محافظ المركزي محمد الهاشل، وهو رئيس اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي، قوله خلال العرض المرئي لمجلس الوزراء، إنه "تمت دراسة الحزم التحفيزية في 35 دولة لمواجهة تداعيات أزمة كورونا، حيث تشكل برامج التمويل الميسر وضمان القروض 40 في المئة من تدابير التحفيز".

وأشار إلى أن هناك ثلاثة عناصر رئيسية لدعم مالي سريع وفاعل للوحدات الاقتصادية وهي توفر السيولة الكافية للتمويل لدى البنوك وأسعار فائدة جذابة والمشاركة في تحمل مخاطر الائتمان لتحفيز البنوك على زيادة التمويل.

وأوضح أن دعم كلفة التمويل الميسر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تصل إلى 4 سنوات وبنسب فائدة منخفضة حتى يتمكن أصحاب هذه الأعمال من العودة سريعا إلى النشاط.

ويبلغ مبلغ التمويلات المتاحة لكل صاحب مشروع في حدود 250 ألف دينار (812.56 مليون دولار) كحد أقصى على أن تكون أوجه الاستخدام في المصاريف الدورية والتعاقدية مثل الرواتب والإيجارات.

وتتلخص الشروط في أجل السداد المحددة في فترة أقصاها أربع سنوات شاملة سنة السماح، وأن تكون الفائدة بواقع سعر الخصم، والمحدد حاليا عند 2.5 في المئة سنويا، مضافا إليه واحد في المئة.

محمد الهاشل
التمويل الميسر يشكل نحو 40 في المئة من تدابير التحفيز
مبارك محمد الهاجري
غالبية الشركات تفتقد السيولة للعودة إلى مزاولة الأنشطة

والشريحة المستهدفة هي الشركات التي لا ينطبق عليها تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكذلك أوجه الاستخدام في المصارف مثل الرواتب والإيجارات وأجل السداد فترة أقصاها 3 سنوات شاملة سنة سماحا ومعايير الاستحقاق بشأن تضررها من الجائحة.

ولن يستفيد من التمويل أي صاحب شركة غير منتظم في السداد، مع العمل على بلوغ هدف المحافظة على القوى العاملة المحلية والوصول إلى النسب المقررة.

ويرى المحلل الكويتي، مبارك محمد الهاجري، أن خطة التحفيز الاقتصادي تعتبر خطوة إيجابية لانتشال القطاع الخاص "من شبح الانهيار".

ونسبت وكالة سبوتنيك الروسية للأنباء للهاجري قوله إن "القطاع الخاص لاسيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة تأثرت نتيجة إغلاق الأنشطة التجارية والتوقف القسري وفرض حظر التجوال الشامل ضمن الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الحكومة لمنع فايروس كورونا".

وأوضح أن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة كان من ضمن المتضررين من توقف النشاط الاقتصادي في البلد، حيث تراكمت عليه الديون بسبب الإيجارات ورواتب العاملين لديه.

وأشار إلى أن الغالبية العظمى تفتقد السيولة النقدية للعودة إلى مزاولة الأنشطة التجارية وذلك خلال مراحل رفع الحظر الشامل والعودة إلى الحياة اليومية بشكل تدريجي.

وتأثرت الكويت مثل باقي الدول الخليجية التي تعتمد موازناتها بنسبة كبيرة على تصدير النفط، بشلل الاقتصاد العالمي وتوقف المصانع في آسيا التي تعد السوق الرئيسية للنفط الخليجي.

وتشكل صادرات الخام نحو 90 في المئة من إيرادات الموازنة، يصل الإنفاق فيها العام المالي الحالي، الذي بدأ في أبريل الماضي، نحو 22.5 مليار دينار (74 مليار دولار) مع توقعات بعجز يصل إلى 30 مليار دولار.

لكن ذلك العجز مرشح الآن للتضاعف، بسبب استناد الموازنة إلى سعر 55 دولارا للبرميل الواحد بينما الترجيحات تصب في بقائه متأرجحا بين 30 و40 دولارا، مع تصدير نحو 2.7 مليون برميل، بعد انهيار الأسعار وخطط خفض الإنتاج في إطار اتفاق تحالف أوبك+.

ويقول عبدالعزيز الشبيب أستاذ قانون الاقتصاد الكويتي إن فايروس كورونا أثّر بشكل بالغ على الاقتصاد العالمي، والكويت جزء منه.

وأضاف لسبوتنيك أن "هذا التأثير الاقتصادي دفع الحكومة إلى إصدار بعض القرارات بشأن معالجة الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا".

وأشار إلى أن القرارات الاقتصادية التي تصدر لا يجب أن تكون شعبوية وتأتي لعلاج حالات بعينها، كما حدث في مرسوم رقم 86 لسنة 2020 بشأن معالجة الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا.

وأكد أن دول الخليج العربي بشكل عام والكويت خاصة من البلدان الجاذبة للعمالة والإغلاق أثّر على الجميع أرباب الأعمال والعمال والمجتمع بأسره، وتحاول الحكومة إيجاد حلول وسطية.

وأحالت الحكومة مؤخرا إلى اللجنة المالية البرلمانية مشروع قانون مثير للجدل لمعالجة آثار الوباء على سوق العمل، خلال فترة التدابير الاحترازية، التي تتخذها الدولة وينتهي العمل بأحكامه بانتهاء التدابير المتخذة لمواجهة الجائحة.

ويجيز القانون للوزير المختص بالعمل الموافقة لأصحاب الأعمال والشركات بسبب التدابير الاحترازية، التي تتخذها الدولة للوقاية من كورونا وترتب على ذلك توقف النشاط كليا أو جزئيا، منح العمالة إجازة خاصة بأجر مخفض لا يقل عن الحد الأدنى للأجور، وذلك خلال المدة التي يقرها مجلس الوزراء كفترة توقف للنشاط.

كما يتيح لأصحاب العمل الاتفاق مع العمالة لديهم على تخفيض الأجر طوال فترة توقف النشاط بحد أقصى 50 في المئة، على أن يتم مراعاة ساعات العمل الفعلية مقابل الأجر المدفوع، ودون المساس بالحد الأدنى للأجور.

وفي هذا البند سوف تحتسب كل مستحقات العمالة على أساس الأجر المستحق لهم قبل تخفيضه وتكون ضمن مدة الخدمة، ويصرف الدعم المقرر عبر برنامج الدعم وكذلك بدل البطالة للمخاطبين بأحكامهما وذلك لضمان الحماية للعمالة المحلية.

وتقول الحكومة إن مشروع القانون يستهدف إعادة التوازن لعلاقات العمل في القطاع الخاص في ظل الظروف الراهنة، ومراعاة طبيعة الظرف الاستثنائي الحالي ليكون سريانه مؤقتا، ولسد الفجوة التشريعية المتعلقة بمعالجة آثار هذه الجائحة.

ويؤكد اقتصاديون أن القرار يعتبر سلاحا ذا حدين، ففي الوقت الذي قد يساهم في تقليل حجم المصروفات وتقليل الخسائر المالية، سوف يسبب خسائر لجميع العاملين خاصة ذوي الدخول المحدودة والمتوسطة.

ولم تتخلّص الكويت حتى في رؤيتها 2035 التي أعلنتها منذ سنوات من اعتمادها على عوائد النفط في تمويل الوظائف الحكومية، حيث يعمل أكثر من 75 في المئة من المواطنين الكويتيين في القطاع العام، إضافة إلى الإعانات الحكومية الباذخة لقائمة طويلة من الخدمات والسلع.

ولم تظهر حتى الآن أي آثار تذكر لبرنامج الإصلاحات الكويتي، الذي طرح لأول مرة في 2010، والذي يسعى إلى تنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عوائد الريع النفطي، وتقليص الإنفاق الحكومي ودور القطاع العام في توظيف المواطنين.

أكبر شركة اتصالات في تركيا تحت سيطرة أردوغان

شكل دخول تُركسل، أكبر شركة اتصالات تركية، تحت سيطرة صندوق الثروة السيادي، الذي يديره الرئيس رجب طيب أردوغان، صدمة أخرى للأوساط الاقتصادية المتخوفة من إحكام قبضته على أبرز الكيانات الاستثمارية في البلاد خدمة لأجنداته السياسية التي أثبتت التجارب أنها دمرت الاقتصاد.

إسطنبول - استحوذ صندوق الثروة السيادي التركي، الذي يرأسه الرئيس رجب طيب أردوغان، على تُركسل، أكبر شركة لتشغيل الهواتف المحمولة في البلاد، بعدما باعت شركة اتصالات تيليا كومباني العملاقة أسهمها.

وبهذه الصفقة تنضم تركسل كواحدة من أبرز الكيانات في قطاع الاتصالات بالبلاد إلى شركة ترك تيليكوم، التي باتت تحت سيطرة أردوغان منذ عامين تقريبا.

وقالت تيليا الخميس الماضي في بيان إلى بورصة إسطنبول "اليوم نعلن الجزء الأخير من لغز الخروج التركي".

وباعت تيليا حصتها في تركسل، ومقرها إسطنبول، مقابل نحو 530 مليون دولار للصندوق السيادي، الذي تأسس في العام 2016 للعمل "بخطة استثمار استراتيجية"، بحسب بيان التأسيس.

ووفق التقديرات الرسمية التركية، تقدم شركة تركسل الخدمات المتنقلة والثابتة لأكثر من 47 مليون مشترك، وهو ما يجعلها تحقق أرباحا مستقرة قد تساعد أردوغان في تمويل حملاته السياسية داخليا وخارجيا.

وأرجع المسؤولون في تيليا اتخاذ الخطوة إلى الخلافات المستمرة منذ سنوات بين المساهمين، وكذلك سعي الشركة لإعادة التركيز على أسواقها الرئيسية في بلدان الشمال الأوروبي والبلطيق.

ودخل مساهمو تركسل، التي لديها أنشطة في كل من أوكرانيا وبيلاروسيا وشمال قبرص، خلال السنوات الـ15 الأخيرة في نزاعات قضائية بشأن تمثيل مجلس الإدارة ومسائل إدارية أخرى.

وكانت تيليا قد باعت لأول مرة ملكيتها المباشرة، البالغة 14 في المئة، في تركسل عام 2017، وظلت منذ ذلك الحين تسعى للخروج بالكامل منها.

وعقب إتمام الصفقة أعلن صندوق الثروة السيادي أنه أصبح أكبر مساهم في تُركسل و"يتمتع بسيطرة فعلية على مجلس الإدارة".

وقال في بيان صحافي في وقت متأخر الأربعاء الماضي إن "اتفاق شراء 26 في المئة من الشركة يضمن شراء حصة نسبتها 24 في المئة مملوكة بشكل غير مباشر لشركة تيلي سونرا السويدية مقابل 530 مليون دولار".

وأشار إلى أن شركة تشوكوروفا القابضة التركية ستغادر أيضا تركسل مع البيع. وأكد أن "الاستحواذ جزء لا يتجزأ من تفويض صندوق الثروة السيادي بتوفير استثمارات في الأسهم في القطاعات الاستراتيجية".

واعتبر الصندوق أن هذه الصفقة هي فرصة لمرة واحدة لحل جميع نزاعات المساهمين والدعاوى القضائية لصالح شركة تركسل ومستثمريها.

ويقول خبراء اقتصاد إنه بغض النظر عن كون العملية مجرد بيع وشراء لأسهم شركة متعثرة، إلا أن استحواذ الصندوق السيادي على تركسل قد يفاقم المخاوف بشأن حرية الاتصال والخصوصية الشخصية في تركيا.

وكانت السلطات قد مارست خلال الفترة الماضية ضغوطا شديدة على تركسل للسماح لها بالوصول إلى أنظمة هواتفها المحمولة لتتبع البيانات الشخصية والمكالمات الهاتفية أثناء التحقيقات القانونية ومراقبة المخابرات.

ويبدو أن عملية الاستحواذ على شركة الاتصالات كانت مدروسة بعناية من طرف السلطات خاصة بعد أن أصدر أردوغان مرسوما جمهوريا في سبتمبر 2018 بتعيين نفسه رئيسا لمجلس إدارة الصندوق السيادي.

كما تضمن القرار، الذي نشرته الجريدة الرسمية التركية حينها تعيين صهره وزير المالية براءت ألبيرق نائبا لرئيس مجلس إدارة الصندوق وتعيين ظافر سنوميز مديرا عاما للصندوق.

وبدأت خيوط هذه الصفقة تحاك على الأرجح بعد ذلك بوقت قصير بعد أن تكشفت مجموعة من التفاصيل حول شبهة إبعاد أحد أبرز المساهمين في تركسل.

ففي مارس العام الماضي، فقد رجل الأعمال التركي محمد أمين كارا محمد، صاحب شركة تشوكوروفا غروب، والذي يأتي في المرتبة الأولى بين أثرياء تركيا بثروة تجاوزت 20 مليار دولار، كامل حقوقه في إدارة تركسل، التي يُعد أحد أهم مؤسسيها.

530
مليون دولار دفعها صندوق الثروة السيادي التركي مقابل شراء نصف أسهم تُركسل

وحصل كارا محمد على قرض من "زراعت بنك" في عام 2014 بفترة سداد عشر سنوات، تعفى السنوات الثلاث الأولى منها، من أجل سداد مديونيته لشركة ألفا غروب الروسية، ولكنه تعثّر في سداد أقساط القرض.

وأدت هذه الخطوة إلى استحواذ البنك على حق التمثيل في شركة تركسل، وهو منصب على درجة كبيرة من الأهمية، ولا يُمنح إلا لفرد واحد في مجلس إدارة الشركة.

وفي اليوم السابق لذلك استقال ممثل شركة تشوكوروفا غروب من إدارة تركسل ليحل محله المدير العام لمصرف زراعت بنك حسين أيدِن في ذلك الوقت.

ويتم تمويل الصندوق السيادي بشكل أساسي من أصول جميعها كانت مملوكة للدولة، ودرة تاج هذه الموجودات هو بنك زيرات، احد أكبر مصارف تركيا من حيث الأصول.

ويستحوذ الصندوق الآن على حصص الدولة في عدد من الأصول الأخرى، مثل شركة الخدمات النفطية تباو وشركة بوتاس للغاز، إلى جانب حصص من بنك خلق وحصة من الخطوط الجوية التركية.

وبحسب التقديرات التركية وصلت قيمة الأصول التي يديرها الصندوق إلى نحو 160 مليار دولار منها حقوق ملكية قيمتها 35 مليار دولار.

أداة جديدة بيد أردوغان